



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

دور الاجهزة الرقابية الخارجية في مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق
بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة وهي جزيء من
متطلبات نيل درجة البكالوريوس

اعداد الطالبة

رفاه فاضل عباس

بأشراف الاستاذ

أ.م.د محمد محيسن الزرفي

2024

2023

بسم الله الرحمن الرحيم

(تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين)

صدق الله العلي العظيم

(سورة القصص / آية 83)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى الارض والسماء

الى الشمس فيه اجمل من سواها

الى من ارجو ان تضمني بحب ثراها

الى من شم قلعة الاسود (بغداد) وكعبة المجد والخلود بين الثنايا

الى بلادي من ادناها الى اقصاها

الىالعراق الحبيب

الى من كلله الله بالهيبة والوقار

الى من علمني العطاء دون انتظار

دافعي لارتقى سلم الحياة بصبر واقتدار

الى من احمل اسمه بكل افتخار... (والذي العزيز)

الى بسمه الحياة وسر الوجود

الى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

انت من لم تغمض لهل عين كلما رأنتي يقضا

الى الجنة تحت اقدامها (امي العزيزة)

سأسطر اعتراف قصرا من الاهداف

بل كلمات تنبع من الشغاف

الى شركائي في الذكرى وفي الحلم

الى بهجة الطفولة وحلم الصبا وحنفوان الشباب..... (اخوتي واخواتي)

الى كل من تضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله فاطهر بسماحته تواضع العلماء
وبرحابته

شكر و امتنان

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا نبي الرحمة محمد بن عبد الله وعلى آل بيته
الطيبين الطاهرين

ومن والاه ، وبعد :

يطيب لي ويشرفني ان اتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان لكل من كان لي عوناً
وسنداً لإكمال هذا الجهد المتواضع واظهار هذا البحث بشكلها الحالي ، فأتوجه
بخالص الشكر والامتنان لأستاذي العزيز الدكتور (أ.م.د محمد محيسن الزرفي

(لموافقته على الاشراف على هذا البحث و لما قدمة من ارشادات وتوجيهات علمية وملاحظات قيمة أثرت البحث من خلال دعمه وتشجيعه المتواصل خلال مدة الكتابة ، وما أبداه من توجيهات سديدة و اكدت تطورات البحث العلمي ، فجزاه الله خير الجزاء و وفقه لخدمة المسيرة العلمية .

كما يقتضي واجب العرفان والوفاء تقديم وافر الشكر والامتنان للسيد رئيس قسم المحاسبة والأساتذة الأفاضل في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل لما قدموه لطلبتهم من مادة علمية وقيم أخلاقية فضلاً عن تذليل الصعوبات التي تواجههم أثناء فترة الدراسة وكتابة البحث.

وأوجه بجميل الشكر والثناء لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تفضلوا بقبول مناقشة البحث. كما أن آراءهم وملاحظاتهم ستكون محل اعتزاز الباحثة التي من شأنها زيادة القيمة العلمية للبحث.

وأن هذه الأسطر لا يمكن أن تستوعب ذكر كل من أسهم من قريب أو بعيد بكلمة أو رأي أو مناقشة أو توجيه فأسئبهم عذراً وأسأل الله أن يجزي الجميع عني خير الجزاء . كما اتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفي قسم المحاسبة ومكتبة الكلية لحسن تعاملهم معنا طوال مدة الدراسة وإلى كافة زملاء الدراسة في قسم المحاسبة جزاهم الله خير الجزاء وفقهم لكل خير . وأخيراً التمس العذر لمن فاتني ذكرهم وأقدم لهم الشكر الجزيل والامتنان. وتمنيتي للجميع بالتوفيق .

الباحثة : رفاه فاضل عباس

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
2	الآية القرآنية

3	الاهداء
4	الشكر والامتنان
5	قائمة المحتويات
6	قائمة الجداول
7	المستخلص
8	المقدمة
9	المبحث الاول : منهجية البحث
12-10	منهجية البحث
18-13	المبحث الثاني: دور الاجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الاداري والمالي
24-19	المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث
26	المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
27	المراجع والمصادر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
--------	--------------	-----

20	الاستمارة الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل	1
20	التكرارات ونسبها حسب الفئات العمرية لعينة البحث	2
20	التكرارات ونسبها للمؤهل العلمي لعينة البحث	3
21	التكرارات ونسبها للتخصصات العلمية لعينة البحث	4
21	التكرارات ونسبها للتخصصات العلمية لعينة البحث	5
22	اجابات عينة البحث عن اسئلة الاستبانة	6
24	للارتباط بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة t معامل ارتباط سبيرمان مع اختيار الفساد الاداري والمالي	7
24	المحسوبية = قيمة معامل بيتا	8

المستخلص:

هدف البحث إلى بيان مفهوم الفساد الاداري والمالي وعلاقتهما بأنواع الفساد الأخرى والتعرف على أشكال الفساد الاداري والمالي ومظاهره وايضاً التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد بنوعيه والتوصل إلى الإجراءات التي من خلالها تتمكن اجهزة الرقابة الخارجية من مكافحة الفساد الاداري و المالي وافترض البحث بوجود علاقة ارتباط معنوية بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي كما افترض وجود علاقة تأثير معنوية للأجهزة الرقابية الخارجية في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتوصل البحث الى

مجموعة من الاستنتاجات منها تعدد الاجهزة الرقابية الخارجية وتداخل اختصاصاتها ومهامها وعدم وضوحها، أدت إلى تشتيت جهودها في مكافحة الفساد الاداري والمالي وايضاً هناك حاجة ملحة لتحديث طرق الرقابة التي تقوم بها الجهات الرقابية العليا كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات منها ضرورة وجود الية عمل منسقة بين الاجهزة الرقابية الخارجية لضمان التعاون بين هذه الاجهزة للوقوف على اهم اسباب ودوافع الفساد الاداري والمالي ومكافحته وايضاً تجديد وتحديث وسائل العمل بصورة مستمرة من خلال التواصل مع التطورات العلمية الحديثة في مجال العمل الإلكتروني من خلال الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية.

المقدمة :

مكافحة الفساد الاداري والمالي هي قضية رئيسية في كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية لكل دولة في العالم، بما في ذلك العراق. وفي عام 1921 اختلف تطورها وتأثيرها في البنية السياسية للأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق حتى عام 2003 انهار النظام السياسي وتم إنشاء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، مع إقرار دستور دائم في عام 2005 ومع ذلك واجه النظام الجديد العديد من التحديات متفاوتة الخطورة والشدة وكان الفساد أحد أهم هذه التحديات على المستوى المحلي تكمن مخاطر الفساد الرئيسية في هدر الأموال العامة، وسوء تخصيص الموارد وعدم إمكانية تطوير المؤسسات المحلية، وعدم كفاءة الخدمات العامة للمواطنين، وضعف مناخ الاستثمار وبالتالي يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي الى العديد من اشكال الفساد وسلوكياته .

من الواضح أن هناك العديد من أشكال الفساد والعديد من الطرق المختلفة للقيام بذلك ، وبالتالي لا يمكن حصره في عدد محدود من الأشكال والمظاهر السلوكية. ربما بعد فترة سيظهر شكل جديد آخر من أشكال الفساد في مجالات الحياة الأخرى حيث لا يعتبر الفساد مشكلة في حد ذاته بل مشكلة تبرر الفساد وتبرره بطريقة مبتكرة ومهنية للغاية وتهتم مؤسسات الدولة المختلفة بالفساد الإداري والمالي ولعل ابرز سبل الوقاية من الفساد الإداري والمالي هي أنظمة الرقابة الخارجية لما تتمتع به من مزايا واجراءات تؤهلها لتكون وسيلة فعالة لمكافحة الفساد ومحاولة الحد منه ولغرض تحقيق ما يطلبه البحث فقد تم تقسيمه على اربعة مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول جاء بعنوان (منهجية البحث) ويتضمن (مشكلة البحث, اهمية البحث, اهداف البحث, فرضية البحث, مجتمع وعينة البحث, حدود البحث, اسلوب جمع البيانات وانموذج البحث, اما المبحث الثاني فجاء بعنوان (دور الاجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي) بينما تطرق المبحث الثالث الى الجانب التطبيقي للبحث وأخيراً خصص المبحث الرابع الى عرض ما توصلت اليه الباحثة من استنتاجات وتوصيات وذلك بعد اكمال الباحثة الجانب النظري والعملية للبحث

البحث الاول

منهجية البحث

اولا :مشكلة البحث :

إن الموارد تتصف بالندرة وينبغي عدم التفريط بها واستخدامها الاستخدام الأمثل ، والوظيفة العامة لها قدسية تستمدتها من صميم واجباتها وأهدافها القائمة على تحقيق للمصلحة العامة وخدمة المجتمع . والفساد لا يتحقق إلا من خلال تغليب المصلحة الخاصة على العامة. فنتوجه الأموال العامة إلى جيوب الفاسدين والسؤال هل تقف الأجهزة الإدارية مكتوفة الأيدي تجاه هذا الخطر الذي يهددها باستمرار ؟ وهل تبقى أسيرة الخوف من الفساد وتبقى الأموال العامة فريسة للفاسدين ؟ وخصوصا عندما أصبح الفساد يمارس على مستويات عليا ، كيانات سياسية ومسؤولين رفيعي المستوى. فلا بد من الوقوف أمام هذه الآفة . ولا بد للرقابة الخارجية من دور فعال في محاربة الفساد الاداري والمالي, وبالتالي فان مشكلة البحث تتمحور حول التساؤل التالي (هل للأجهزة الرقابية الخارجية دور في مكافحة الفساد الاداري والمالي في المؤسسات الحكومية في العراق).

ثانيا: اهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الفساد الاداري والمالي وعلاقتها بأنواع الفساد الأخرى والتعرف على أشكال الفساد الاداري والمالي ومظاهره وايضاً التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد بنوعيه والتوصل إلى الإجراءات التي من خلالها تتمكن اجهزة الرقابة الخارجية من مكافحة الفساد الاداري و المالي.

ثالثاً : فرضيات البحث :

يستند البحث الى فرضيتين مفادهما

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي .
- توجد علاقة تأثير معنوية للأجهزة الرقابية الخارجية في مكافحة الفساد الاداري والمالي.

رابعاً: اهمية البحث :

تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الآونة الأخيرة ظواهر تلفت الانتباه كالعولمة والمعرفة والمعلوماتية ... الخ. إلا إن من أبرز هذه الظواهر وأشدّها وطأة هي ظاهرة الفساد الإداري والمالي . فالأخيرة أخذت بالانتشار السريع و الواسع النطاق متعدية بذلك نطاق القطرية ومتجهه نحو العالمية، مستفيدة من كل الظواهر الدائرة حولها فباتت تنخر في جسد المجتمعات بشكل عام وفي العراق بشكل خاص لذا كان الكشف عن انواع الفساد ومظاهره ومسبباته وتأثيراته وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية اهمية كبيرة لإصلاح المجتمع ومن هنا تأتي الأهمية.

خامساً : مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بكافة الاجهزة الرقابية الخارجية في الدولة العراقية متضمنة (مجلس النواب، مجالس المحافظات، ديوان الرقابة المالية هيئة النزاهة). اما عينة البحث فتمثلت بمجموعة مختارة من العاملين في الاجهزة الرقابية الخارجية.

سادساً : اساليب جمع البيانات والمعلومات:

الجانب النظري لغرض الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري فقد تم الاعتماد على المصادر العربية والاجنبية والبحوث والرسائل الجامعية والدوريات التي تناولت هذا الموضوع.

الجانب العملي تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب لهذا البحث وهي :

- استمارة الاستبيان والتي صممت بالشكل الذي يخدم البحث وقد تضمنت (16) سؤالاً موزعاً على التغيرات المطلوب دراستها .
- المقابلات الشخصية: المقابلات الشخصية مع العاملين بالأجهزة الرقابية الخارجية بجميع أشكالها.
- التحليل الاحصائي: لغرض معرفة النتائج وتحليلها تم استخدام الاساليب الاحصائية منها الانحدار ومعامل الارتباط.

سابعا : الدراسات السابقة :

(1) دراسة (محمد2020)، بعنوان: « الرقابة الإدارية الداخلية ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر » وهدفت إلى تسليط الضوء على الفساد الإداري كظاهرة متفشية بصورة ملفتة للانتباه نظرا لانتشارها الواسع في جميع المجتمعات، بالإضافة إلى توفر الوسط الملائم لها، وبالتالي ضرورة وجود رقابة داخلية للحد من انتشار هذه الظاهرة والتي أصبح يصعب التحكم في محاربتها، ووضع آليات مكافحة الفساد الإداري وتعزيز فاعلية أجهزة الرقابة للحد من هذه الظاهرة ،

وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري ليس محدد في مفهومه، وذلك راجع إلى وجود أشكال وأنواع مختلفة من الفساد، بالإضافة إلى نتائجه المتمثلة في مساوئه التي تمس الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإداري في المجتمع، أما الرقابة الإدارية فلن تنجح بوقف الفساد إن لم تكن مبنية على مراحل وأساليب وتقييم الأداء الفعلي في إطار تحديد المعايير وتحديد الانحراف، فإهمال هذه المراحل يؤدي إلى فشل الرقابة، كما أن إتباع التدابير الرقابية وتصحيحها من طرف الهيئات هو بمثابة أداة فعالة للرقابة مثل التفتيش والتحقيق وفحص الشكاوى والإشراف والتحقيق الإداري .

(2) دراسة (عظاظة, 2018) بعنوان: «دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية الفلسطينية، ديوان الموظفين العام -رئيس وحدة الرقابة الداخلية- فلسطين». وهدفت إلى التعرف إلى دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية في فلسطين مع استعراض مكونات النظام الرقابي الفعال، والتعرف على الأنشطة الرقابية التي تحد من وقوع الفساد، ومسؤولية الرقابة الداخلية في اكتشاف الفساد، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي نظرا ملائمته للدراسة، وقام بجمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وقام بإعداد استبانة لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (31) مدير عام ورئيس وحدة تدقيق داخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية المختلفة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه كلما كان النظام الرقابي المطبق في المؤسسة فعال أدى ذلك إلى الحد من الفساد، وبالتالي وجود رقابة داخلية فعالة وامتلاكها الخبرة مما يساعد في اكتشاف حالات الاحتيال ويؤدي بالتالي إلى الحد من الفساد في المؤسسات الحكومية.

(3) دراسة (حسين، 2018) بعنوان: «الأجهزة الرقابية ودورها في مكافحة الفساد بالتعاون مع السلطة التنفيذية: دراسة في ضوء التشريعات العراقية» ، وهدفت إلى التعرف إلى الأجهزة الرقابية والدور القانوني الذي تقوم به لمكافحة الفساد والحد منه، والمساعدة التي تقدمها السلطة التنفيذية إلى تلك الأجهزة وفق التشريعات العراقية، بالإضافة إلى المساعدة

التي تقدمها السلطة التنفيذية إلى الأجهزة المختصة، حيث يعتبر الفساد الإداري آفة مجتمعية عرقتها المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا، وفي العراق تفاقمت هذه الظاهرة بعد عام 2003 نتيجة لتدهور الوضع الأمني والسياسي في الدولة، إذ يعمل الفساد على تأخير عملية التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن للأجهزة الرقابية دور مهم في الحد من الفساد، وأن هناك العديد من العراقيل التي يتم التعرض لها، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها ضرورة إصدار تشريعات صارمة تعزز من دور الأجهزة الرقابية، وتسهل عملها من خال التعاون مع أجهزة الدولة الأخرى للحد من الفساد ومحاصرته.

المبحث الثاني

الجانب النظري

المبحث الثاني

دور الاجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الاداري والمالي

إن الرقابة على ممتلكات الدولة عرف منذ زمن البابليين إذ أشارت المادة (6) من شريعة حمورابي "إذا سرق يد ثروة تعود للإلهة أو القصر فإن ذلك الشخص يعدم وكذلك يعدم من يتقبل المسروقات منه" (الذنون، 2000 ص48) إذ إن موجودات المعابد والقصور تعد من الأموال العامة وهي ملك الشعب لذلك كانت العقوبة شديدة تصل إلى إعدام كل من سرق أموال الإلهة ، ويرى بعض من الكتاب أن أول تشريع وضعي على الأموال العامة هو المادة (6) المشار إليه آنفاً.

فالرقابة لغة تعني الحراسة والرعاية، وراقب الشيء، أي حرسه، وراقب القوم حارسهم، والراقب هو الحارس والحافظ) ان مصطلح الرقابة يعني السلطة والسيادة والإشراف. لقد مارس المسلمون الرقابة منذ النشأة الأولى للحضارة الإسلامية، وفي تاريخنا الإسلامي سجل حافل بالرقابة التي اتخذت أنماطاً متنوعة، تراوحت بين رقابة مالية قبل الصرف أو بعده وقد كان يقوم بها الخليفة أو مجلس الشورى أو القضاة والمحاسبون، غير ان الرقابة المالية عرفت اول مرة كمفهوم حديث سنة 1256 في فرنسا والتي تمثلت بإنشاء غرفة محاسبة باريس عمى يد الملك سانت لويس لتولي فحص الحسابات واصدار الاحكام التي كانت لها أحيانا صيغة جزائية. وقد تطور هذا النوع من الرقابة على إثر الثورة الفرنسية عام 1789 ليصبح حقاً مكتسباً لممثلي الشعب لمناقشة النفقات العامة حتى قبل ظهور مفهوم الموازنة العامة وحساباتها الختامية وأسلوب تنظيمها ومناقشها من لدن السلطة التشريعية (التميمي : 2006 ص661).

1.2: الرقابة المالية والادارية :

يرى علماء الاقتصاد والمالية العامة إن الرقابة أمر طبيعي في كل مجتمع إنساني، وإن أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة صحيحة ومنظمة يعد نظاماً ناقصاً (شكري : 1998 ص66)، إن الرقابة المالية كانت في بداية نشأتها مجرد رقابة شكلية على الإنفاق العام تهدف إلى التأكد من صحة الإنفاق والالتزام بمشروعيته القانونية، ثم امتدت لتشمل الإيرادات العامة، ونتيجة لذلك ظهر في هذه المدة ما يسمى (رقابة المشروعية) وهي مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون بمعناه العام، أي يجب أن يكون العمل مطابقاً للتصرف القانوني (قطب : 1978 ص87) وقد عرفت الرقابة المالية بأنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة عواضة : (2000 ص 102)

أما الرقابة الإدارية فتعرف بانها "الرقابة الذاتية التي تتولى الإدارة بموجبها مراقبة نفسها بنفسها لذلك فهي تساعد الإدارة على تأليف اسباب القصور في اعمالها وانشطتها سواء في مواجهة موظفيها او في مواجهة الأفراد الذين يتعاملون معها (العاني 2015 ص76).

وإن هدف الرقابة الإدارية هو تحقيق المصلحة العامة وهو الهدف الأول والأخير والذي يتسع الى مفاهيم متعددة منها ضمان سير المرافق العامة واستمراريتها وحفظ النظام العام بعناصره المختلفة وهذا الهدف يتطلب تحقيقه التقيد بأحكام القانون والرجوع عن أي تصرف مخالف له (علاونة 2014 ص124) ويجري تطبيق الرقابة الإدارية في العراق بمختلف صورها ووسائلها بعضها يجد له أساساً في نصوص التشريعات المختلفة وبعضها يستند الى ما جرى عليه العرف والعمل الإداري، كما إن المشرع العراقي اعتمد على انظمة مهمة للرقابة الإدارية تمارسها هيئات متخصصة ابرزها ديوان الرقابة المالية والتي تقوم بمتابعة ومراجعة اعمال الهيئات الإدارية المختلفة لضمان اتقانها مع احكام القانون (المالكي 2018 ص79)

2.2 : الرقابة القضائية :

عرفت الرقابة القضائية بانها الأعمال الرقابية التي يمارسها القضاء على أعمال الإدارة العامة وذلك للتحقق من شرعية العمل الإداري وعدم مخالفته للقانون، وايضاً عرفت بانها اسناد سلطات الرقابة على أعمال الإدارة الى القضاء إذ تتولى المحاكم بحث مشروعية أعمال الإدارة بناء على تقدم طعن يقدم من صاحب العلاقة (العاني: 2015 ص78) وللرقابة القضائية نوعان هما نظام القضاء الموحد ونظام القضاء المزدوج وكما يلي

أولاً : نظام القضاء الموحد: تمارس الوظيفة القضائية وفقاً لنظام وحدة القضاء أي جهة قضائية واحدة تباشر بواسطة محاكمها التي يكون لها ولاية عامة وكاملة بالنسبة لجميع المنازعات سواء كانت مدنية أو إدارية وسواء كان الأفراد وحدهم أطرافاً في المنازعة أو كانت الإدارة طرفاً فيها (الظاهر : 2009 ص86).

ثانياً : نظام القضاء المزدوج يعرف بانه وجود جهتين قضائيتين تختص احدهما جهة القضاء العادي للفصل في أي نزاع ينشأ بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارة التي تكون الإدارة طرفاً فيها دون ان تكون لها صفة السلطة العامة وتتصدى الأخرى للمنازعات الإدارية التي تنشأ بين الأفراد والإدارة نتيجة الممارسة للوظيفة باعتبارها سلطات عامة وهي مهمة القضاء الإداري (فلفة : 2020 ص8)

3.2 الفساد الاداري والمالي : اسبابه وانواعه

يعرف الفساد بانه انتهاك الشرف والمهنة والقيم والمعتقدات التي يقوم بها الشخص المسؤول او استغلال او اساءة استخدام الوظيفة العامة لمنفعة شخصية ويحدث عندما يطلب الشخص المسؤول عن الخدمة العامة رشوة مقابل الخدمة التي يفترض تقديمها مجاناً

كما يمكن تعريفه بانه سوء الاستغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص أو الحكومي (الذهبي : 2007 ص65) .

وتعرفه الأمم المتحدة: بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص و هذا المكسب الخاص أحد الجرائم الاقتصادية, أما منظمة الشفافية الدولية ، فتعرفه بأنه: سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية (عبد اللطيف: 2004ص95)

وتتعدد وتختلف الأسباب التي تدفع المفسدين إلى القيام بهذا العمل، والتي تؤدي إلى اختلاف هذه الظاهرة من مجتمع إلى مجتمع آخر، وذلك نظراً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها من الأسباب التي تؤثر في ظهور الفساد . وعلى الأكثر، هناك سببين رئيسيين من الفساد :

السبب الأول: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة وهي إما مادية أو سلطة السبب الثاني: محاولة التهرب من التكاليف الواجب على كل شخص في المجتمع اما فيما ما يتعلق بأنواع الفساد فيمكن بيانها كالآتي : (الحسان: 2022 ص5)

1. آلية دفع الرشاوى والعمولات المباشرة للموظفين من أجل الحصول على الخدمة الإدارية. عندما تفسد الإدارة يتم تعويض خدماتها ويغتنم الموظف العام الفرصة للحصول على مكافأة مالية من المستفيد من الخدمة
2. استغلال المناصب العامة في معظم البلدان النامية يسعى كبار المسؤولين إلى استغلال مناصبهم لتحقيق .
3. غسيل الأموال : يقوم بعض المسؤولين الحكوميين في الدول النامية والدول الأخرى بتهرب الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني إلى البنوك وأسواق المال في الدول الأجنبية للاستثمار في الودائع في بنوكهم بفائدة عالية أو شراء أسهم في شركات أجنبية أو شراء عقارات.
4. التهرب الضريبي والكمارك هذا السلوك عادة ما يقوم به رجال الأعمال من القطاع الخاص حيث يدفعون رشاوى لمسؤولين حكوميين من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية أو إعفاء لفترات طويلة أو تخفيض الرسوم الكمركية أو إعفائها من خلال التلاعب بالقوانين أو تغيير مواصفات البضائع المستوردة على الورق لتقليل حجم الرسوم الكمركية.

2-4: التعريف بمجتمع البحث :

أ. مجلس النواب

مجلس النواب في العراق الاتحادي اعلى سلطة تشريعية ورقابية يتم انتخابها بشكل حر ومباشر من قبل الناخبين كل اربع سنوات ، لتحقيق مصلحة البلد وتمثيل المواطنين من خلال تشريع القوانين التي تنظم عمل مؤسسات الدولة، وقرار الموازنة العامة السنوية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وانتخاب رئيس الجمهورية ومراقبة السلطة التنفيذية لضمان التزامها بالقوانين وتحقيق مصالح البلد العليا، ويتكون مجلس النواب في دورته الانتخابية الرابعة من 329 نائباً تم توزيعهم على 22 لجنة دائمة ، ولجان اخرى مؤقتة ، ويشترط في المرشح للعضوية أن يكون عراقياً كامل الأهلية مع تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ربع عدد أعضاء المجلس. ويعمل مجلس النواب على تلبية مصالح المواطنين من خلال تواصل النواب مع ناخبهم بشكل مباشر للوقوف على مشاكلهم ومعاناتهم والتنسيق مع الجهات المعنية لإيجاد حلول ناجحة لها وعلى رأس تشكيلات المجلس هناك جهاز اداري يسمى (الأمانة العامة لمجلس النواب يعمل على تقديم التسهيلات الادارية والقانونية والاعلامية واللوجستية لرئيس مجلس النواب ونائبيه واللجان والنواب للتمكن من القيام بمهامهم الدستورية والتشريعية والرقابية والتمثيلية على اكمل وجه.

ب. مجالس المحافظات:

هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية وتتمتع المجالس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويمثلها رئيسها أو من يخوله.

ت. ديوان الرقابة المالية

هيئة مستقلة مالياً وإدارياً له شخصية معنوية وبعد أعلى هيئة رقابية مالية يرتبط بمجلس النواب يمثلها رئيس الديوان أو من يخوله يقوم الديوان بالمهام التالية:

أولاً : رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الأموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات.

ثانياً : رقابة تقويم الاداء للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

ثالثاً : تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية والإدارية وما يتعلق بها من أمور تنظيمية وفنية.

رابعاً : تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها.

خامساً: إجراء التحقيق الإداري في الأمور التي يطلب مجلس النواب إجراء التحقيق فيها .

ث. هيئة النزاهة:

هيئة مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويمثلها رئيسها أو من يخوله وتعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق:

- التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام هذا القانون بواسطة محققين، تحت اشراف قاضي التحقيق المختص، ووفقاً لأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.
- متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.
- ثقافة في القطاعين العام والخاص تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام اخلاقيات الخدمة العامة، واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.
- اعداد مشروعات قوانين فيما يساهم في منع الفساد او مكافحته ورفعها الى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.
- تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر الزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذمهم المالية، وما لهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات او منافع كبيرة قد تؤدي الى تضارب المصالح بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه، وغير ذلك من البرامج.
- اصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.
- القيام باي عمل يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه بشرطين .
- أ- ان يكون ذلك العمل ضرورياً ويصب في مكافحة الفساد او الوقاية منه .
- ب- ان يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق اهداف الهيئة.

المبحث الثالث

الجانب العلمي

2.3: عرض نتائج الاستبانة وتحليلها :

1.2.3: تحليل المعلومات العامة لعينة البحث :

اولا: الاستثمارات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل:

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل

عدد الاستثمارات / العينة	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات المستردة والقابلة للتحليل
العاملين ضمن الاجهزة الرقابية الخارجية	العدد	العدد
الخارجية	45	40
المجموع	45	40

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة

ثانيا : الخصائص الديموغرافي لعينه البحث

يصف هذا الجزء بعض الخصائص الشخصية للأشخاص الذين اجابوا على الاستبانة، وتشمل العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (2) يمثل التكرارات ونسبها حسب الفئات العمرية لعينه البحث

النسبة المئوية	التكرار	الفئة العمرية
25%	25	اقل من 30 سنة
30%	30	من 30 سنة الى 39 سنة
20%	20	من 40 الى 49 سنة
25%	25	50 سنة فاكثر
100%	100	المجموع

جدول رقم (3) يمثل التكرارات ونسبها لمؤهل العلمي لعينة البحث

النسبة المئوية	التكرارات	التحصيل الدراسي
30%	30	دبلوم
25%	25	بكالوريوس
25%	25	ماجستير
20%	20	دكتوراه
100%	100	المجموع

جدول رقم (4) يمثل التكرارات ونسبها للتخصصات العلمية لعينة البحث

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص العلمي
30%	30	محاسبة
17%	17	ادارة اعمال
15%	15	اقتصاد
20%	20	علوم مالية ومصرفية
18%	18	اخرى
100%	100	المجموع

جدول رقم (5) يمثل التكرارات ونسبها لتخصصات العلمية لعينة البحث

النسبة المئوية	التكرارات	التحصيل العلمي
20%	20	مدير حسابات
33%	33	محاسب
20%	20	مدقق
14%	14	قانوني
13%	13	اخرى
100%	100	المجموع

2.2.3: التحليل الاحصائي لعينه البحث :

استخدمت الباحثة الحزمة الاحصائية (spss) معتمدة على مقياس ليكرت الخماسي scale Likert ويعتبر هذا المقياس من اكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته حيث يشير افراد العينه على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي هي مقياس الاتجاه المقترح ويتكون من خمس درجات لتحدي درجه موافقة مفردات العينه على كل سؤال من اسئلة وتحويلها الى بيانات كميته حتى يمكن قياسها احصائيا ويستخدم هذا القياس تدريجيا خماسيا والتي تتراوح القياسات بين نقطه واحده بمضمون (اوافق بشده ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشده))

3.2.3: وصف اجابات العينة حسب الفقرات :

للموقوف على اراء عينة البحث من منتسبي الاجهزة الرقابية الخارجية والتشريعية المعنية بمكافحة الفساد ومقترحاتهم لمكافحة الفساد الاداري والمالي تم طرح الاسئلة المبينة في الجدول (6) ادناه وكانت اجابات عينه البحث عن هذه الاسئلة كما يلي:

جدول رقم (6) اجابات عينة البحث عن اسئلة الاستبانة

العبارات	اوافق بشدة		اوافق		محايد		لا اوافق		لا اوافق بشدة		الانحراف المعياري
1- لا تحدد القوانين والتشريعات بشكل واضح وصريح دور الاجهزة الرقابية الخارجية في العراق	47.1	33	50	33	2,8	1	-	-	-	-	3.32
2- على الاجهزة الرقابية الخارجية للمشاركة فيما بينها بكافه تقديرها لابداء الراي المختص بشأن مساله من الفساد المالي والاداري	34.2	43	55.5	36	8.3	7	1.4	1	1.4	1	2.81
3- لا تتعاون الاجهزة الرقابية الخارجية فيما بينها بالشكل الكافي لاداء واجباتها بشكل افضل	27.8	23	55.6	41	15.2	9	1.4	1	1.4	1	3,10
4-تعاني الاجهزة الرقابية الخارجية من ضعف في الاداء في سعيها لمكافحة .	22.2	71	41.6	32	27.8	19	8.3	6	8.3	6	2.78
5-تعاني الاجهزة الرقابية الخارجية من ضعف الامكانيات المادية والبشرية .	33.2	22	44.4	22	20.8	15	1.4	1	1.4	1	2.10
6-تعدد الاجهزة الرقابية الخارجية يؤدي الى ضعف مكافحة الفساد .	48.6	36	43.1	21	6.9	5	1.4	1	1.4	1	2.39
7. ضعف التعاون بين الاجهزة الرقابية الخارجية يؤدي الى ضعف ونشنت في مكافحة الفساد	29.2	27	52.7	39	16,7	12	1.4	1	1.4	1	3.08

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات برنامج spss

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي للفقرة الأولى (3.32) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعينه كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (47.1) واتفق بنسبة (50) كما كانت القيمة للوسط الحسابي للفقرة الثانية (2.81) وبهذا تكون اكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعينه كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (34.2) و اتفق بنسبة (55.5) وكانت القيمة

للموسط الحسابي للفقرة الثالثة (3.10) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعيينة كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (8. 27) و اتفق بنسبة (55.6) في حين ان قيمة الوسط الحسابي للفقرة الرابعة (2. 78) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعيينة كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (22.2) و اتفق بنسبة (41.6) كما كانت القيمة للموسط الحسابي للفقرة الخامسة (2.10) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعيينة كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (33.2) و اتفق بنسبة (44.4) وايضاً كانت القيمة للموسط الحسابي للفقرة السادسة (2.39) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعيينة كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (48.6) و اتفق بنسبة (43.1) وكانت القيمة للموسط الحسابي للفقرة السابعة (3.08) وبهذا تكون أكبر من الوسط الفرضي، أي ان اتجاه الاجابات للعيينة كانت متجهه نحو اتفق بشدة وبنسبة (29.2) و اتفق بنسبة (52.7) .

4.2.3: اختبار فرضيات البحث

سيتم اختبار الفرضيات التي وضعت في منهجية البحث، والتي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بالبحث، والمتمثلة في كل من الاجهزة الرقابية الخارجية كمتغير مستقل، والمتغير التابع المتمثل في مكافحة الفساد الاداري والمالي

1. اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي و من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ

الجدول (7) معامل ارتباط سبيرمان مع اختيار للارتباط بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي

المتغيرات	R	t-test	الدلالة
الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي	0.68	7.74	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 70 = 1.99

بلغت قيمة معامل الارتباط بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي (0.68)، وهي قيمة موجبة ودالة، كما بلغت قيمة المحسوبة (7.74) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.99) وهذا يعني هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين الاجهزة الرقابية الخارجية ومكافحة الفساد الاداري والمالي ، وبهذا فقد تم إثبات الفرضية الأولى.

2. اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على : توجد علاقة تأثير معنوية للأجهزة الرقابية الخارجية في مكافحة الفساد الاداري والمالي و من خلال الجدول (8) نلاحظ

جدول رقم (8) قيمة معامل بيتا وقيمة f المحسوبة

المتغير	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد	قيمة f المحسوبة	الدلالة
الاجهزة الرقابية الخارجية (متغير مستقل) مكافحة الفساد الاداري والمالي (متغير تابع)	1	0.78	0.49	60.70	دال

قيمة F المحسوبة عند مستوى دلالة 250.05 ودرجة حرية (170) = 3.95

بلغت قيمة المصوبة (60.70) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.49) ودرجة حرية (170) والبالغة (3.95) وهذا يعني هناك علاقة تأثير معنوية للأجهزة الرقابية الخارجية في مكافحة الفساد الاداري والمالي، وبما أن إشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بأن التأثير إيجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.49) وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.78) وهي قيمة موجبة، وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الاجهزة الرقابية الخارجية سيكون هناك زيادة بمقدار (78) في مكافحة الفساد الاداري والمالي وبهذا فقد تم إثبات الفرضية الثانية

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- (1) تعدد الأجهزة الرقابية الخارجية وتداخل اختصاصاتها ومهامها وعدم وضوحها، أدت إلى تشتيت جهودها في مكافحة الفساد الإداري والمالي.
- (2) ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرقابية الخارجية وعدم وجود آلية واضحة أدى إلى ضعف سعيها في مكافحة الفساد الإداري والمالي.
- (3) تعاني الأجهزة الرقابية الخارجية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وقلّة العاملين فيها.
- (4) هناك حاجة ملحة لتحديث طرق الرقابة التي تقوم بها الجهات الرقابية العليا

ثانياً : التوصيات

- (1) تداخل واندماج بعض الاجهزة الرقابية الخارجية عدا مجلس النواب لتسهيل عمل هذه الاجهزة والتقليل من تشتيت الجهود المبذولة
- (2) ضرورة وجود الية عمل منسقة بين الاجهزة الرقابية الخارجية لضمان التعاون بين هذه الاجهزة للوقوف على اهم اسباب ودوافع الفساد الاداري والمالي ومكافحته.
- (3) تعزيز الامكانيات المادية والبشرية للأجهزة الرقابية الخارجية والعمل على تطويرها باستمرار لزيادة الكفاءة في مكافحة الفساد الاداري والمالي.
- (4) تجديد وتحديث وسائل العمل بصورة مستمرة من خلال التواصل مع التطورات العلمية الحديثة في مجال العمل الإلكتروني من خلال الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية.

المراجع والمصادر

اولاً: المراجع

القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

1. الحسبان ايمان حسن (دور الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري والمالي) المجلة العربية للنشر العلمي 2022, العدد 48
2. الذهبي قاسم ناصر مطر (أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري)، بحث للحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2007 بغداد – العراق ص 65
3. الظاهر, خالد خليل القضاء الاداري 1 مكتبة القانون والاقتصاد الرياض 2009 ص 86
4. العاني وسام صبار (القضاء الإداري) ، ط 1 مكتبة السنهوري، بغداد ، 2015 ص 76
5. المالكي, رائد حمدان الوجيز في القضاء الإداري، ط 1 مكتبة السنهوري، بغداد ، 2018، ص 79
6. علاونة محمد، الأصول العلمية والعملية في الرقابة الإدارية)، ط 1 دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 124 ص
7. عبد اللطيف عادل (الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، 2004 بيروت، لبنان، ص 95
8. فلفلة احمد دراسة في القضاء القسم الأول 1 طبعة الكترونية 2020 ص 8